

أهمية الاندماج المصرفي في مواجهة تحديات المنافسة المصرفية

(دراسة تحليلية للمصارف العراقية الخاصة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي)

م.د. عبد الرحمن عبيد جمعة

جامعة الأنبار // كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

تواجه المصارف الخاصة في العراق تحديات كثيرة أهمها المنافسة الشديدة من المصارف الحكومية التي ثببت كل محاولات هذه المصارف في النمو والتطور وتقديم دور أفضل لقطاعات الاقتصاد المختلفة. لذلك هدفت هذه الدراسة تحليل شكل ونوع المنافسة المصرفية التي تواجه المصارف الخاصة في العراق خصوصا من المصارف الحكومية انطلاقا من فرضية مفادها إن الاندماج المصرفي يمكن أن يولد كيانات مصرفية كبيرة ترفع مؤشرات كفاءة هذه المصارف وتقلل المخاطر. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها أن اغلب هذه المصارف لها القدرة على الاندماج مع المصارف هذه وفق النتائج المتحصل عليها من نموذج الانحدار اللوجستي، وأوصت الدراسة أن على الحكومة والبنك المركزي العراقي أن يمارس دورا اكبر في دعم عملية الاندماج المصرفي للوصول إلى قطاع مصرفي واعد ومتطور وله القدرة على مواجهة التحرر المالي وتحديات العولمة والمنافسة المصرفية العالمية.

Abstract

Private banks face many challenges in Iraq, most notably the intense competition by government banks, which frustrated all attempts by these banks in the growth and development and to provide the best for the role of the various sectors of the economy. This study aimed at analyzing the shape and type of banking competition faced by private banks in Iraq, especially from government banks from hypothesis that bank mergers can generate big banking entities indicators raise the efficiency of these banks and reduce the risks. Study concluded that most of these banks have the ability to merge with other banks, according to the results obtained from the logistic regression model, the study recommended that the government and the Central Bank of Iraq to exercise a bigger role in supporting the process of bank mergers to gain access to the banking sector is promising and developed and has the ability to face financial liberalization and the challenges of globalization and the global banking competition.

أولاً- المقدمة

يمارس القطاع المصرفي دورا مهما في عملية البناء والتنمية الاقتصادية من خلال رفع مستويات الادخار فالاستثمار والذي ينعكس في زيادة الناتج القومي والدخل ورفاهية المجتمع. فالقطاع المصرفي المتطور والكفوء هو الذي يسعى إلى تقديم الخدمات وتوفير السيولة للمستثمرين والمستهلكين بسلاسة ويسر ويزيد من فرص الاستثمار كما ونوعا .

كما أن زيادة عدد فروع المصارف بالنسبة إلى عدد السكان عند المستوى الأمثل يعني سهولة الحصول على الائتمان المطلوب من قبل الأفراد من جهة وفتح الحسابات الجارية والاستثمارية من جهة أخرى مما يشجع الأفراد على الادخار .

وقد واجهت المصارف العراقية الخاصة ومازالت تواجه تحديات كثيرة منها ما يخص الاقتصاد العراقي بشكل عام ، كانهدام الاستقرار الأمني والسياسي وتفشي الفساد المالي والإداري وانعدام الرؤية الاقتصادية الواضحة وضعف إدارة الدولة وتقدم البنية التحتية ... الخ ، ومنها ما يخص القطاع المصرفي بشكل خاص ، كتدني ربحية هذه المصارف وضعف القاعدة الرأسمالية وانخفاض المدخرات المحلية والأجنبية والكفاءة الإدارية المنخفضة ، وتحديات العولمة ، مما أعاق من توسع هذه المصارف وتطورها ونموها ؛ لذلك أصبح الاندماج المصرفي واحداً من أهم طرق العلاج الناجحة لهذه المشاكل والذي ينتج عنه كيانات كبيرة وقوية قادرة على مواجهة الأزمات الداخلية والخارجية وتساهم بشكل فاعل في تحقيق تنمية متوازنة .

٢-١ - مشكلة البحث :

تواجه المصارف الخاصة في العراق تحديات مختلفة تتمثل بالمشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي والتي انعكست على أداء ودور هذا القطاع المهم والحيوي والاقتصادي ، فالكيانات المصرفية الصغيرة غير قادرة على مواجهة المنافسة الشديدة والقوية من قبل المصارف الحكومية من جهة ومن جهة أخرى إن مثل هكذا كيانات تواجه ارتفاع التكاليف والذي ينعكس في رفع أسعار الخدمات المقدمة من قبل هذه المصارف ، مما يجعلها أكثر عرضة للأزمات والإفلاس .

٣-١ - فرضية البحث :

بنيت الفرضية على أساس أن الاندماج المصرفي يحقق كيانات مصرفية كبيرة ومتطورة يؤدي إلى رفع مؤشرات كفاءة المصارف الجديدة مما يزيد من قدرة هذه المصارف على تقديم خدمات مصرفية ذات مستويات عالية ويعطيها القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية ومواجهة تحديات التحرير المالي والعولمة .

٤-١ - أهداف البحث :

يهدف البحث إلى :

- ١- تحديد أهم المتغيرات التي يمكن الاستفادة منها واستخدامها في تحديد المصارف المرشحة للاندماج .
 - ٢- تحليل شكل ونوع المنافسة التي تواجه المصارف الخاصة العراقية من قبل المصارف الحكومية .
 - ٣- التعرف على نموذج الانحدار اللوجستي كأحد أهم النماذج التي يمكن استخدامها في تحليل عمليات الاندماج المصرفي
- ٥-١ - أسلوب البحث :

للتوصل إلى أهداف البحث وإثباتها للفرضية تم اتباع أسلوبين يكمل أحدهما الآخر هما :-

أسلوب استنباطي : يعتمد على أسس النظريات التي دعمت دوافع الاندماج المصرفي وما هي المزايا التي يمكن أن تتحقق من عمليات الاندماج وانعكاساتها الايجابية على الاقتصاد القومي .

أسلوب استقرائي، وتم فيه استعمال نموذج الانحدار اللوجستي كأداة مساعدة لتحديد المصارف التي تتوفر فيها عوامل نجاح الاندماج المصرفي في العراق .

ثانياً / الاندماج والاستحواذ المصرفي (اطار نظري)

1-2 - مفهوم الاندماج المصرفي :

يعرف بأنه تحول أكثر من شركة لتصبح واحدة عند اتخاذ قرار بتوسيع الشركة أو عندما تسوء حالة الشركة وتواجهها مشكلات وصعوبات مختلفة ، وبعد قيام إدارة الشركة بإجراء التعديلات اللازمة لتصحيح الوضع وتجنب فشل

الشركة ؛ ولكنها لم تفلح ويثبت لها عدم كفاية جدوى التعديلات يبدأ التفكير في عملية الدمج مع شركات أخرى (ريحان ، 2006 : 427).

أو يعرف الاندماج المصرفي بأنه قيام بنكين أو أكثر بالاتحاد والاندماج والتحالف لتشكيل كيان مصرفي أكبر حجماً وسعة ، وبالتالي اكتساب اقتصاديات أفضل سواء من خلال تعظيم العائد والأرباح ، أو من خلال اكتساب تأثير أكبر في السوق المصرفي المحلي والعالمي (قنوع وآخرون ، 2009 : 4) .

الاندماج المصرفي يعرف أيضا بأنه التهام شركتين أو أكثر برأس مال يؤدي إلى زوالهما معا وانتقالهما إلى الشركة المندمجة كاملة أو بنسبة أكثر من 50% وتكوين ما يسمى بالشركة القابضة (الدباس ، 2012 : 515) .
فعمليات الاندماج هي تلك الأشكال من الصفقات التي يوجد فيها مزيج من اثنين أو أكثر من الشركات إذ تفقد الشركات المندمجة وجودها (Kumari , 2013 : 6).

وتشير كثير من الدراسات إلى أن هناك فرقا واضحا بين الاندماج المصرفي Merger والدمج المصرفي Consolidation والاستحواذ أو التملك Acquisitions .

إذ إن مصطلح الاندماج المصرفي يشير إلى حدوث الاندماج طواعية وعن إرادة حرة ، بفرض خلق تكتلات اقتصادية عملاقة لتحقيق وفورات في الحجم والسعة والمجال ، أما اصطلاح الدمج المصرفي فيشير إلى حدوث الاندماج قسرا حال قيام السلطة النقدية في دولة ما بتقوية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو المشرفة على الإفلاس ، أما الاستحواذ فيشير إلى قيام مصرف يسمى المستحوذ (Acquirer) بشراء حصة مؤثرة في أسهم بنك آخر يسمى المستهدف (Target) ، مع حصول حملة الأسهم في البنك المستهدف على مبالغ نقدية أو سندات أو حصولهم على حصة في أسهم المصرف المستحوذ مقابل التنازل عن أسهمهم في البنك المستهدف (الجرم ، 2013 : 20) .
فالاندماج إذن يتحقق بشرط قبول طرفي الاندماج على مزج أو اتحاد أو تحالف شركتين أو أكثر معا بحيث تفقد كل شركة هويتها السابقة بظهور هوية جديدة واحدة من اجل تحقيق أما أرباحا أكبر أو خفض التكاليف أو الاثنين معا من خلال وفورات الحجم الكبير أو اقتصاديات النطاق.

2-2- أنواع الاندماج المصرفي:

هناك أنواع وأشكال مختلفة للدمج المصرفي ، لكن يمكن إجمال أهمها في نوعين مختلفين هما:-

٢-١- الاندماج من حيث طبيعة النشاط ، والذي ينقسم إلى ثلاثة أنواع هي :

أ- الاندماج الأفقي Horizontal Merger

وهو الدمج الذي يتم بين بنوك تعمل في نفس نوع النشاط أو أنشطة مترابطة فيما بينها كالبنوك التجارية ، و بنوك الاستثمار ، و بنوك الأعمال أو البنوك المتخصصة ... الخ ، وذلك بهدف زيادة النصيب السوقي لها (قنوع وآخرون ، 2009 : 99).

ومع ذلك فقد أثارت عمليات الاندماج الأفقي مخاوف منتقدو هذه السياسة من أن يكون الدافع وراء عمليات الاندماج الأفقي هو التركيز السوقي في هذه المصارف الكبيرة مما يؤدي إلى نوع من الاتفاقات والاحتكارات في تقديم الخدمات المصرفية (Ekstrom , 2013 : 13).

ب- الاندماج الرأسي Vertical Merger

وهذا النوع من الاندماج يمكن أن يحصل بين المصارف الصغيرة في المناطق النائية والمصرف الرئيس في المدن الكبرى ، بحيث تصبح الأولى وفروعها امتدادا للمصرف الكبير وقد يكون الاندماج بشكل تكتل من المصارف المدمجة في إحدى المناطق أو الولايات (العيسوي ، 2007 : 20) .

ج- الاندماج المختلط Conglomerate Merger

وهو الاندماج الذي يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة غير مترابطة فيما بينها مثال ذلك أن يتم الاندماج بين احد البنوك التجارية و احد البنوك المتخصصة ، أي اختلاف الخدمات المصرفية التي يقدمها كل بنك ، مما يثمن عملية تكامل الأنشطة بين البنوك المندمجة ، والمساهمة في الحد من مخاطر التقلب في التدفقات النقدية (سعاد ، 2012: 36) .

2-2-2- الاندماج من حيث العلاقة بين أطراف عملية الاندماج ، ويمكن تقسيم هذا النوع من الاندماج إلى :-

أ- الاندماج الطوعي أو الإرادي Friendly Merger

ويتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج بحيث يقوم البنك الدامج بعرض لشراء مجلس إدارة البنك المندمج ومن ثم تقوم إدارة كل من البنكين بتقديم كتاب إلى مساهمي البنك لكل منهما توصي فيه الموافقة على عملية الاندماج المصرفي وفي حالة اتمام الموافقة ومع عدم وجود معارضة من الحكومة فإنّ البنك الدامج يقوم بشراء أسهم البنك المندمج (زهيه، :177) .

ب- الاندماج ألقسري Involuntary Merger :

وهو الدمج الذي تلجأ إليه السلطات النقدية لتنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو التي على وشك الإفلاس والتصفية ، حيث يتم هذا النوع من الدمج بين بنك متعثر وآخر ناجح ، وغالبا ما يتم عن طريق قانون يشجع البنوك على الاندماج مقابل إعفاءات ضريبية مشجعة ، أو عن طريق مد البنك الدامج بالقروض لقاء تعهده بتحمل كافة التزامات البنك المدموج (قتوع وآخرون ، 2009: 99) .

أو عدم قدرة المصرف على التوافق مع التوجهات الاقتصادية والمصرفية العالمية ، التي من أهمها مقررات لجنة بازل وخصوصا معيار الملاءة المالية أو كفاية رأس المال الذي يلزم البنوك بأن لا يقل رأس مالها عن نسبة 8% من الالتزامات المصرفية (الجرم ، 2013: 31) .

2-3- النظريات المفسرة لدوافع الاندماج المصرفي

تكمن وراء عملية الاندماج المصرفي دوافع عديدة فسرتها العديد من النظريات ذات الشأن بالاندماج ، فالنظريات المفسرة للاندماج المصرفي وإن اختلفت من حيث الشكل لكنها تتفق من حيث المضمون ويمكن إجمالها بالآتي :

3-1- نظريات تعظيم القيمة

تعظيم قيمة المصرف هو السبب الأساس وراء عمليات الاندماج المصرفي والذي ينصب في النهاية إلى تعظيم القيمة لمساهمي المصرف ، إذ تعطي عمليات الاندماج والاستحواذ فوائد عامة للمساهمين اكبر بعد الاندماج فمن المفترض أن هذه الزيادة في القيمة للشركة الجديدة جاءت من خلال تحسين أداء هذه الشركة بعد الاندماج (Ayadi and Pujals,2005: 6) .

إذ تستند الحجة التقليدية على أن الاندماج يزيد من قيمة حقوق المساهمين على افتراض أن القيمة المتوقعة للمنظمة الجديدة سوف يتجاوز قيمة الثروة للشركتين كل على حدة أي $(1+1=3)$ ، (Ayadi and Pujals, 2005: 22) .

ويمكن أن تنقسم نظريات تعظيم القيمة إلى :-

2-3-1- نظرية الكفاءة Efficiency Theory

يتم تخطيط الاندماج بإحداث حالة من الذوبان بين الشركات المندمجة لتوليد أرباح اكبر مما لو حققته كل شركة منفصلة ، وهناك ثلاثة أنماط للذوبان بين البنوك المندمجة هي (عبد القادر ، 2010: 117) :-

أ- الذوبان المالي Financial Synergy

الاندماج يفرز شركات ذات أحجام أكبر حتى تتمكن الشركات الجديدة من الحصول على رؤوس أموال جديدة بتكلفة أقل على أساس أن الشركات الكبيرة ذات كفاءة أكبر مما يعطي للمقرضين إشارات أمان لإقراض مثل هذه الشركات . بالإضافة إلى أنه إذا كانت الشركات المندمجة تغطي مجالات متنوعة للاستثمار فإن المخاطر الاستثمارية تنخفض نتيجة لعدم ارتباط العوائد المحققة بمجال واحد (الشمالي ، : 32) .

ب- ذوبان العمليات Operational Synergy

يتم ذلك من خلال إعادة هندسة العمليات ، وذلك بربط العمليات ببعضها ، ودمج الخبرات وتوحيد الجهود التي كانت لكل بنك ، بحيث تعمل في اتجاه واحد ، لخدمة البنك الجديد قبل الإعلان ، أو تبادل النتائج الجديدة أو البحوث والتطوير ... الخ (عيد ، 2012 : 28) .

ج- الذوبان الإداري Managerial Synergy

ويتحقق إذا كان مدير المصارف العارضة للاندماج يقومون بتطبيق نظم وأساليب إدارية أفضل من المصارف الأخرى المستهدفة للاندماج وتحقق تلك الأساليب والنظم الإدارية زيادة مستويات الفعالية بعد الاندماج (عبد القادر ، 2010 : 117) .

2-1-3-2-2 نظرية الاحتكار Monopoly Theory

الاندماج بين المصارف يقلل من عددها في السوق وبالتالي يولد سوقاً جديدة قد تخضع لشروط سوق احتكار القلة وهذا يعني أن هناك أرباحاً أكبر من خلال القدرة على التحكم بالأسعار من جهة ومستوى جودة الخدمات التي تقدمها هذه المصارف من جهة أخرى مما يزيد حجم الإيرادات المتحصل عليها وانخفاض التكاليف ، كما يسمح مثل هكذا سوق توزيع الفرص بين هذه المصارف .

2-3-1-3-2 نظرية القيمة Valuation Theory

تبنى هذه النظرية على أن المدراء الذين تراوهم فكرة اندماج شركاتهم مع شركات أخرى لديهم معلومات أفضل عن قيمة الشركات المستهدفة للاندماج بدرجة تفوق توقعات المستثمرين أو المعلومات المتاحة في سوق الأوراق المالية وإن تلك الشركات في حال اندماجها سوف تزداد قيمتها السوقية بالإضافة إلى تحقيق مزايا أخرى عديدة (الشمالي ، 326) .

2-3-2-2 نظرية بناء السيطرة Empire - Building Theory

تفسر هذه النظرية دافع الاندماج من أن رغبات مدير المصارف في الاندماج تنطلق من اهتمامهم بمصالحهم الخاصة كالرغبة في تعظيم منافعهم الشخصية ذلك أن قوتهم تنبع من قوة وحجم هذه الشركات دون الاكتراث بمصالح مساهمي الشركة .

2-3-3-2 نظرية الإزعاج أو القلق

تقوم هذه النظرية على أن الاندماج يحدث عندما يوجد تباين في التقييم بين كل من البائع والمشتري في فترات الأزمات الاقتصادية أضف إلى ذلك تباين في تقدير حجم المخاطر الناتجة عند تلك التقلبات الاقتصادية (عبد القادر ، 2010 : 119) .

وتوجد العديد من الدلائل التاريخية التي تؤيد هذه النظرية منها على سبيل المثال وجود رابطة قوية بين حالة الاقتصاد وأنظمة الاندماج ، ففي فترة السبعينات وكذلك خلال الفترة 1980-1981 والتي شهدت مدة ركود اقتصادي انخفضت حالات الاندماج بشدة وفي النصف الأخير من الثمانينات حيث شهد الاقتصاد العالمي حالة من الرواج كانت

هناك موجة غير مسبوقة من أنشطة الاندماج ، وفي بداية التسعينات ضرب الركود اقتصاد دول أوروبا وأمريكا كان على أثره انخفاض في حالات الاندماج بين الشركات (الشمالي : 34) .

ثالثا / المصارف الخاصة في العراق وتحديات المنافسة :-

شهدت المصارف التجارية الخاصة في العراق تطورات كثيرة وكبيرة خلال العقد الأخير من حيث عدد هذه المصارف ، أو من حيث ارتفاع مؤشراتهما المالية والنقدية ؛ إذ زاد عدد المصارف التجارية من ١٦ مصرفا عام ٢٠٠٣ إلى ٥٤ مصرفا حتى عام ٢٠١٢ شملت ٧ مصارف حكومية ، و٤٧ مصرفا خاصا توزعت على ٢٣ مصرفا تجاريا ، و١٢ مصرفا إسلاميا، و١٢ مصرفا مشتركا مع مصارف أجنبية ، في حين بلغ عدد فروع هذه المصارف ٩٧٢ فرعا موزعة في العاصمة وباقي محافظات العراق .

ويبين الجدول (١) أهم التطورات المالية والنقدية للمصارف الخاصة للمدة ٢٠٠٤- ٢٠١٢ ، وكما يلي :

جدول (١) تطور الموجودات والودائع ورأس المال والاحتياطيات ومعدل التغيير السنوي لكل من الموجودات والودائع ورأس المال والاحتياطيات للمدة (٢٠١٢-٢٠٠٤)

السنوات	مجموع الموجودات (مليون دينار)	معدل التغيير السنوي %	مجموع الودائع (مليون دينار)	معدل التغيير السنوي %	رأس المال والاحتياطيات (مليون دينار)	معدل التغيير السنوي %
٢٠٠٤	١٦٥٣٦٦٧٦٢	--	٧٩٥٣٤٦٩	--	٢٦١٠٩٣	--
٢٠٠٥	٢٠٦٧٥٦٩٥٣	٢٥,٠	١٠٠٠٠٠٩٠	٣٧,٠	١٠٤٠١٥٦	٢٩٨,٤
٢٠٠٦	٢٤٥١٦٠٦٣٩	١٨,٦	١٨٨٩٧٣٣٨	٧٣,٤	١٨٥٢٧٩٢	٧٨,١
٢٠٠٧	٢٦٧٠١٣٤٣١	٨,٩	٢٨٥١٩٥٥٨	٥٠,٩	٢٩٨٧٦٩٩	٦١,٣
٢٠٠٨	٢٩٠٥٧٠٥٣٠	٨,٨	٣٧٥٠١٩٠٥	٣١,٥	٤١٩٩٠٢٣	٤٠,٥
٢٠٠٩	٣٠٩٥٠٧٣٧٦	٦,٥	٤٥٩٦١٣٣٠	٢٢,٦	٥٣٧٨٨١١	٢٨,١
٢٠١٠	٣٢٩٠٥٦٧٥٣	٦,٣	٥٥٠٠٨٥٦٤	١٩,٧	٦٢٥٢٦٤٠	١٦,٢
٢٠١١	١١٦٦٤٣٢٦٣	- ٦٤,٦	٦٥٢٩٢١٢٣	١٨,٧	٨٣٩٦٧٢٣	٣٤,٣
٢٠١٢	١٢٤٨١٣٦٦٤	٧,٠	٧٥٩٥٨٣٥٥	١٦,٣	١١٢٥١٣٩٨	٣٣,٩

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٢ .

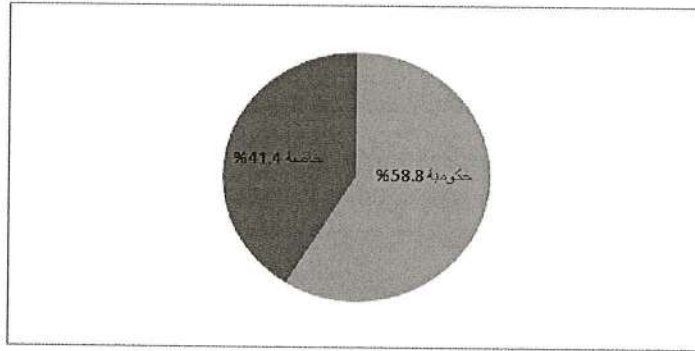
الجدول (١) يبين التغيير السنوي لبعض المؤشرات المهمة في المصارف الخاصة ؛ إذ شهد هذا المؤشر معدلات نمو موجبة طيلة المدة لكل من الموجودات والودائع ورأس المال و الاحتياطيات باستثناء معدل نمو الموجودات لسنة ٢٠١١ شهد نموا سالبا ، في حين سجل عام ٢٠٠٥ أكبر نمو سنوي في رأس المال والاحتياطيات إذ بلغ ٢٩٨% .

وعلى الرغم من هذا التطور الكبير في مؤشرات هذه المصارف وفي إعدادها وإعداد فروعها غير أن دورها في تقديم الخدمات ظل محدودا وضيقا طيلة العقدين الماضيين ؛ بسبب استحواذ المصارف الحكومية على الجزء الأكبر من تقديم هذه الخدمات ، وبمقارنة مسيرة للمؤشرات المالية والنقدية للعام ٢٠١٢ ما بين المصارف الحكومية ، والمصارف الخاصة نلاحظ هيمنة المصارف الحكومية على الكثير من هذه المؤشرات وارتفاع في هذه المؤشرات في الجانب الآخر ، بالرغم من التفوق العددي للمصارف الخاصة على المصارف الحكومية .

وفيما يلي استعراض لأهم المؤشرات المصرفية في المصارف الخاصة والحكومية لسنة ٢٠١٢ :-

٣-١- مؤشّر الربحية :-

تعد مؤشرات الربحية من أهم مؤشرات الكفاءة المصرفية بالنسبة للمصارف الخاصة ؛ إذ سجلت المصارف الحكومية نسبة ربحية أعلى من المصارف الخاصة بلغت ٥٨,٨ % ويمبلغ مقداره ٩٢٦,٢ مليار دينار من مجموع أرباح المصارف التجارية في حين سجل صافي الربح السنوي للمصارف الخاصة نسبة ٤١,٤ % ويمبلغ مقداره ٦٥٥ مليار دينار ، وتعتبر هذه النسبة منخفضة إذا ما قورنت بعدد المصارف الخاصة إلى الحكومية .
شكل(١) نسبة الربحية في المصارف الحكومية والخاصة إلى الأرباح الكلية لسنة ٢٠١٢

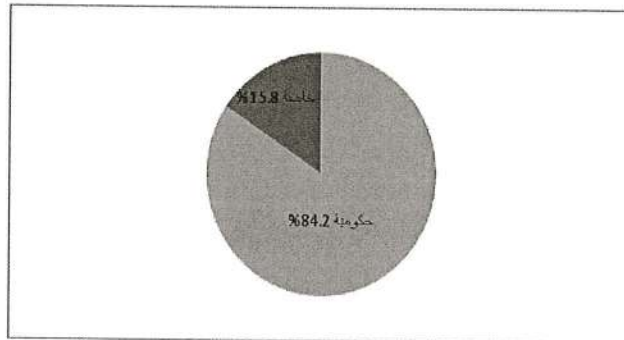


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٢

٣-٢- الاستثمارات :-

تستحوذ المصارف الحكومية على الجزء الأكبر من الاستثمارات إذا كان بأدوات الاستثمار العراقية أم الأجنبية ؛ إذ سجلت استثمارات المصارف الحكومية ما نسبته ٨٤,٢ % من مجموع الاستثمار الكلي في المصارف التجارية ويمبلغ مقداره ٤,٩ تريليون دينار في حين سجلت المصارف الخاصة نسبة مقدارها ١٥,٨ % ويمبلغ مقداره ٩٠٠ مليار دينار ، مما يدل على ضعف دور القطاع المصرفي الخاص في رفد العملية التنموية برؤوس الأموال اللازمة لذلك . كما بلغت نسبة الاستثمارات الكلية في المصارف التجارية نسبة إلى الناتج الإجمالي لعام (٢,٤ %) ويمبلغ مقداره (٥,٨) تريليون دينار ، وهذه النسبة متدنية قياسا بالحد الأدنى المقبول لضمان نمو مستدام ، والذي يتراوح بين (١٥ - ٢٠) % ، (التقرير الاقتصادي السنوي ٢٠١٢ : ٣٤) .

شكل(٢) نسبة الاستثمارات في المصارف الحكومية والخاصة إلى الاستثمارات الكلية لسنة ٢٠١٢

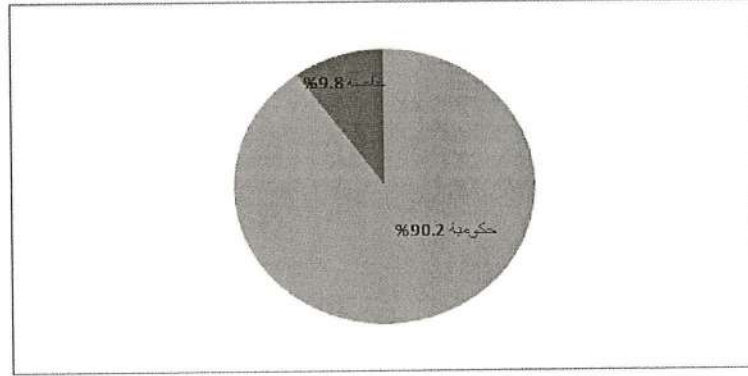


المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٢

٣-٣- الموجدات : -

بلغ حجم الموجدات الكلية في المصارف التجارية ما مجموعه (١٩٠,٩) ترليون دينار ، استحوذت المصارف الحكومية على الجزء الأكبر منه وينسبة ٩٠,٢ % وبمبلغ مقداره ١٧٣,٣٤ ترليون دينار في حين سجلت المصارف الخاصة نسبة متواضعة جدا مقدارها ٩,٨ % ، وبمبلغ مقداره ١٧,٦ ترليون دينار (التقرير السنوي للاستقرار المالي: ٢٠١٢، ٢٢).

شكل(٣) نسبة الموجدات في المصارف الحكومية والخاصة إلى الموجدات الكلية لسنة ٢٠١٢



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي، ٢٠١٢

٣-٤- رأس المال المدفوع

إن من الدوافع المهمة للاندمام المصرفي هو أن المصارف بعد الاندمام سوف تتمتع برؤوس أموال مرتفعة، مما يمكن تلك المصارف من خفض المخاطر وزيادة الائتمان المصرفي والقدرة على خلق النقود وزيادة الموجدات مما يساعد على التوسع في الاستثمارات .

كما أن زيادة رؤوس الأموال ينعكس في زيادة احتياطي التوسعات الذي تستخدمه لفتح المزيد من الفروع والمكاتب المصرفية لتحسين الكثافة المصرفية وتقديم المزيد من الخدمات للمناطق المحرومة منها ، وإدخال التقنيات الحديثة في أعمالها حيث يرتبط زيادة الاحتياطي بمقدار رأس المال (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ٢٠١٢ : ٢٥) ، وقد أزم البنك المركزي العراقي المصارف كافة على زيادة رؤوس أموالها إلى ٢٥٠ مليار دينار حتى منتصف عام ٢٠١٣ في حين أن أغلب المصارف ما زالت أدنى من هذا المبلغ بكثير ، الجدول (٢) يبين رؤوس أموال المصارف الخاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والفرق السالب والموجب عن المبلغ الذي حدده البنك المركزي العراقي.

جدول (٢) رأس المال المدفوع والفرق في المصارف الخاصة العراقية لسنة ٢٠١٢ (مليار دينار)

ت	المصرف	رأس المال المدفوع	الفرق
١	المصرف التجاري العراقي	١٠٠	- ١٥٠
٢	مصرف الاتحاد العراقي	١٠٠	- ١٥٠
٣	مصرف آشور الدولي	١٥٠	- ١٠٠
٤	مصرف الاستثمار العراقي	١٥٥	- ٩٥

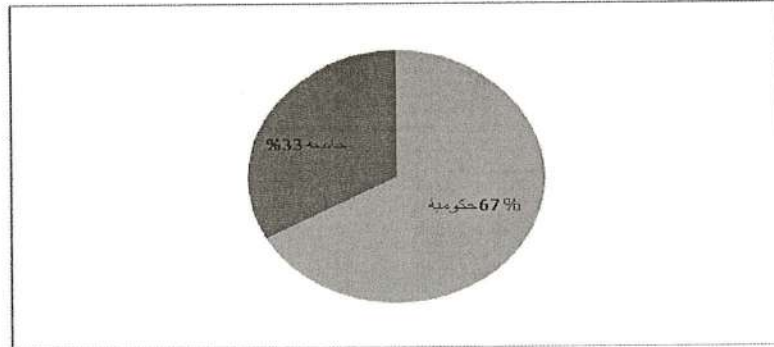
٥	مصرف الاقتصاد	١٠٠	- ١٥٠
٦	المصرف الأصلي العراقي	١٠٠	- ١٥٠
٧	مصرف الائتمان العراقي	١٠٠	- ١٥٠
٨	مصرف الخليج التجاري	١٠٤	- ١٤٦
٩	مصرف الشرق الأوسط	١٥٠	- ١٠٠
١٠	مصرف الشمال	٢١٠	- ٤٠
١١	المصرف المتحد للاستثمار	٢٥٠	مساوي
١٢	مصرف المنصور للاستثمار	٢٥٠	مساوي
١٣	مصرف الموصل	٢٠٢	- ٤٨
١٤	مصرف بابل	١٠٠	- ١٥٠
١٥	مصرف بغداد	١٧٥	- ٧٥
١٦	مصرف دار السلام	١٠٦	- ١٤٤
١٧	مصرف دجلة والفرات	١٠٠	- ١٥٠
١٨	مصرف سومر	١٥١	- ٩٩
١٩	مصرف كوردستان الدولي	٣٠٠	+ ٥٠
٢٠	المصرف العراقي الإسلامي	١٥٢	- ٩٨
٢١	مصرف إيلاف الإسلامي	١٠٠	- ١٥

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف الخاصة العراقية ، ٢٠١٢ .
الجدول (٢) يبين أن كافة المصارف لم تلتزم بزيادة رأس المال المدفوع باستثناء المصارف الثلاثة (المتحد للاستثمار ، المنصور للاستثمار ، كوردستان الدولي) .
كما أن نسبة رؤوس أموال المصارف الخاصة والقيمة الاسمية لأسهمها المتداولة في سوق العراق منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ (١%) ، (٢,٢%) على التوالي ، وأن هذه النسبة ما زالت متدنية ولم تبلغ الحد الأعلى لنسب الاستثمار البالغة ٢٠% من رؤوس أموال المصارف واحتياطياتها السليمة التي حددها البنك المركزي العراقي استناداً لأحكام المادة (٣٣) من قانون المصارف ، وتدل هذه المؤشرات على ضعف العمق المالي في العراق (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ٢٠١٢ : ٢٦) .

٣-٥- الائتمان النقدي

لم يشكل الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف التجارية في العراق إلا نسبة ضئيلة من الناتج القومي وصلت إلى ٨,٤% ويمبلغ مقداره ٢٠,٨ تريليون ، كانت نسبة ٦% من حصة المصارف الحكومية ويمبلغ مقداره ١٣,٨ تريليون ونسبة ٦٧% من الائتمان الكلي في حين بلغت نسبة ما قدمته المصارف الخاصة من الائتمان الكلي حوالي ٣٣% ويمبلغ مقداره (٧) تريليون دينار .

شكل (٤) نسبة الائتمان المقدم من المصارف الحكومية والخاصة إلى الائتمان الكلي لسنة ٢٠١٢



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٢. وتشير البيانات المتوفرة لدى البنك المركزي العراقي إلى أن المصارف تتردد في منح الائتمان بسبب (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، ٢٠١٢ : ٢٨) :-

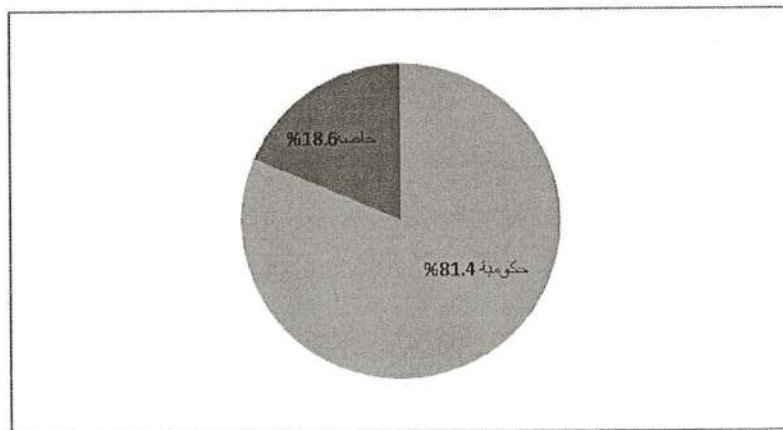
١- ضعف التصنيف الائتماني للمقترضين وهم الفئة التي يغلب عليها طابع المخاطر المعنوية Moral Risk .
٢- ضعف أو صعوبة تقييم الضمانات المناسبة والكافية لقاء منح الائتمان وهو أمر ناجم عن تأثير التوقعات التضخمية أو ما يسمى بمخاطر السوق .

٣- إن أغلب المصارف وخاصة الأهلية لا تتمتع بملاءة عالية تمكنها من توسيع نشاطها الائتماني في ضوء تركيبة الودائع لديها التي يغلب عليها الطابع قصير الأجل .

٣-٦ الودائع

بلغ حجم الودائع الكلية ٤٢,٥ تريليون دينار (باستثناء الودائع الحكومية) ، استحوذت المصارف الحكومية نسبة ٨١,٤% بمبلغ مقداره ٣٤,٦ تريليون دينار في حين بلغت نسبة المصارف الخاصة من الودائع ١٨,٦% بمبلغ مقداره ٧,٩ تريليون دينار .

شكل (٥) نسبة الودائع في المصارف الحكومية والخاصة إلى الودائع الكلية لسنة ٢٠١٢



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي للاستقرار المالي للبنك المركزي العراقي ٢٠١٢.

إن النسبة العالية لرصيد الودائع لدى المصارف الحكومية تدل على مدى ثقة الجمهور بهذه المصارف لاعتقادهم بأنها مضمونة ١٠٠% من جانب الحكومة (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، ٢٠١٢ : ٣٠) .

٣-٧- نسبة كفاية رأس المال

تشير بيانات نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية إلى ضآلة هذه النسبة لدى مصرف الرافدين والتي بلغت (١%) ، وان هذه النسبة هي أقل من الحد الأدنى المقرر في القانون ، في حين تراوحت النسبة لدى مصرف الرشيد بين (١٥-٢٨,٣) % ووصلت لدى مصرف العراق بين (٩٤-١١٠) % ، أما بالنسبة إلى المصارف الخاصة فنلاحظ ارتفاع هذه النسبة إذ بلغت أعلى مستوياتها لدى المصرف التجاري العراقي وبحدود (٣٤٢-٥٧٠) % خلال عام ٢٠١٢ وتراوحت بين (١٠٦-٤٩٣) % لدى مصرف عبر العراق فيما بلغت (٢٠٧-٣١٣) % لمصرف الائتمان العراقي ووصلت إلى أدنى مستوى لها لدى مصرف الوركاء بحدود (٢٨-٣٤) % ، أما بخصوص المصارف الإسلامية فنلاحظ أن نسبة كفاية رأس المال قد تراوحت بين (٢٤-٣٣) % لدى المصرف العراقي الإسلامي ، وبين (٦٦-٩٠) % لمصرف التعاون الإقليمي، وكانت أقل نسبة كفاية لرأس المال لدى المصرف الوطني الإسلامي إذ تراوحت بين (١٥-٢٨) %، فيما تشير بيانات المصارف الأجنبية إلى ارتفاع نسب كفاية رأس المال لديها حين بلغت هذه النسبة بين (٤٦٠-٥٣٥) % لدى مصرف ملي إيران و (٣٩-٣٨٤) % لمصرف آسيا التركي ، أما لدى مصرف وقفلر فقد تراوحت النسبة بين (٩٦-٣٥٣) % (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، ٢٠١٢ : ٣٨) .

إن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف الخاصة يعود إلى عزوف هذه المصارف إلى تقديم قروض ذات نسب مخاطرة مرتفعة أو أنها تقدم مثل هكذا قروض ذات المخاطر المرتفعة ، ولكن بفوائد عالية مما لا يشجع المقترضين على الاقتراض في الوقت الذي نلاحظ فيه أن كفاية رأس المال لدى المصارف الحكومية منخفضة جدا ما يوشر أن قروض هذه المصارف ذات مخاطر عالية .

٣-٨- الكثافة المصرفية

يتكون النظام المصرفي في العراق حتى نهاية عام ٢٠١٢ من ٥٤ مصرفا و فرعا أجنبية، منها (٧) مصارف حكومية ، و (٤٧) مصرفا خاصا من ضمنها (١٥) فرعا لمصارف أجنبية ، إضافة إلى عدد من مكاتب التمثيل للمصارف الأجنبية ، وبهذا فان عدد فروع المصارف يبلغ (٩٧٢) فرعا ؛ إلا أن الكثافة المصرفية مازالت بحدود فرع واحد لكل (٣٥) ألف نسمة في حين تبلغ هذه النسبة (٦) مصارف لكل (١٠) آلاف نسمة في البلدان المتقدمة ، وقد يكون مصرفا لكل (١٠) آلاف نسمة في بلد مثل لبنان (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، ٢٠١٢ : ٣٤) .

رابعا / الأنموذج القياسي وتحليل النتائج :-

تم اختيار نموذج الانحدار اللوجستي لملائمة هذا النموذج وقدرته على تحديد أهم المتغيرات في المصارف الخاصة التي يستعان بها لتحديد المصرف الذي يكون هدفا للاندماج مع مصرف آخر بسبب مشاكل إدارية أو مالية أو ما شابه ذلك، أو مصرف يتمتع بكفاءة إدارية عالية أو مؤشرات مالية ونقدية عالية يكون جاذب لاندماج مصارف متعثرة له .

٤-١- الانحدار اللوجستي (Logistic Regression) :-

شاع في نماذج الانحدار البسيط والمتعدد استخدام المتغيرات المستقلة الثنائية Binary أو الاسمية ، ولكن في نموذج الانحدار اللوجستي يمكن أن يكون المتغير التابع ثنائيا (متقطعا وليس متصلا) ، في الوقت الذي لدينا متغيرات مستقلة ثنائية أيضا أو مستمرة .

إن الفرق بين الانحدار العادي والانحدار اللوجستي هو أن الانحدار اللوجستي يعتمد على لوغاريتم دالة الترتيح **Log likelihood function** بدلا من مجموع مربعات الانحرافات (بابطين، ٢٠٠٩: ٩٢).

إذ إن هناك نموذجين من الانحدار اللوجستي الأول هو الانحدار اللوجستي الثنائي (Binary Logistic Regression)، والآخر هو الانحدار اللوجستي متعدد الحدود، ويستخدم الانحدار اللوجستي الثنائي عندما يكون المتغير التابع من المتغيرات الثنائية، أما المتغيرات المستقلة فهي إما مستمرة أو منقطعة، فعندما يمثل المتغير التابع أكثر من حالتين يمكن استخدام الانحدار اللوجستي متعدد الحدود (Peng and others, 2002: p.3).

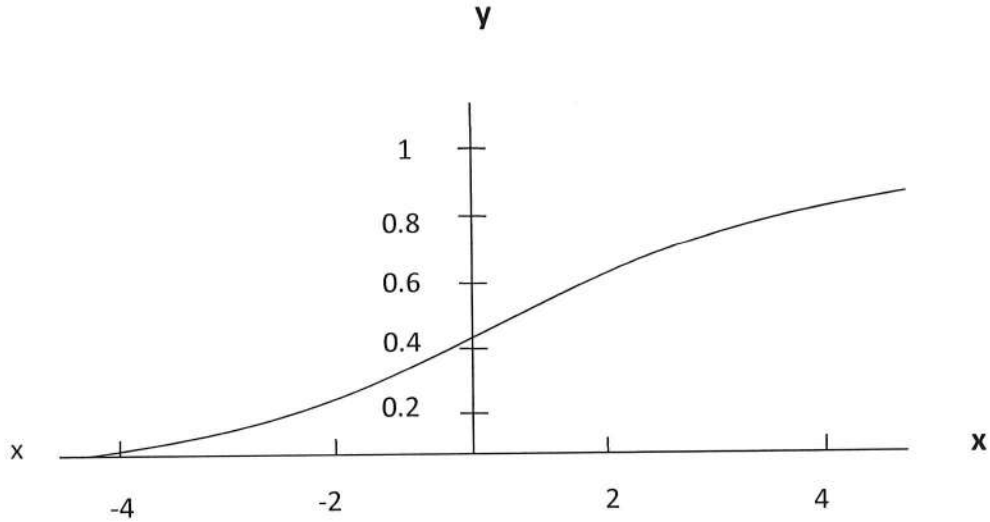
لذلك يعرف الانحدار اللوجستي على أنه أحد نماذج الانحدار التي تكون فيها العلاقة بين المتغير المعتمد (التابع) Y والمتغيرات التوضيحية (المستقلة) X غير خطية (قاسم، ٢٠١١: ١٤٢).

والمتغير التابع متغير وصفي ثنائي أو متعدد، يكون التوقع الشرطي لهذا المتغير $E(Y/X)$ عبارة عن متغير محدود بالفترة $(0,1)$ أما المتغيرات التفسيرية فيمكن أن تكون مستمرة أو منقطعة، وصفية ثنائية أو متعددة، كما يفترض أن جميع المتغيرات تقاس بدون أخطاء (العباسي، ٢٠٠٧: ١).

ويستخدم هذا النوع من الانحدار أيضا في حالة إذا لم تكن تلك المتغيرات المستقلة موزعة توزيعا معتدلا حيث أن الانحدار اللوجستي لا يضع أي شروط تتعلق بطبيعة توزيع المتغيرات المستقلة، وقد شاع استخدام الانحدار اللوجستي في الدراسات الطبية حيث إن الكثير من الدراسات الطبية ذات متغيرات تابعة منقطعة أو نوعية فأما أن يكون المرء فيها مريضا أو سليما (جواد، ٢٠١٠: ١٠٥).

وتأخذ دالة الاستجابة للمتغير التابع الشكل الآتي :-

شكل(٦) دالة الانحدار اللوجستي



-Michael Beer , Asymptotic properties of the Maximum Likelihood estimator Dichotomous Logistic regression Models ,Diploma Thesis Faculty of Sciences ,University of Fribourg Switzerland.

الشكل السابق يبين قيمة (Y) والتي هي معادلة الانحدار اللوجستي و تتراوح قيمتها بين (1,0) في حين إن قيمة x تأخذ قيمة مطلقة.

إن نموذج الانحدار العادي البسيط عادة يأخذ الصيغة الآتية :-

$$Y = a + BX + e$$

إذ تمثل (Y) المتغير التابع ، a معامل الثابت و B معامل المتغير المستقل X والذي يأخذ قيم موجبة أو سالبة حسب التقدير أما e فتمثل المتغير العشوائي.

فلو فرضنا أن متوسط قيم (y) المشاهدة أو الفعلية عند قيمة معينة للمتغير (x) هي E(y) فإنه يمكن كتابة النموذج السابق على النحو الآتي :-

$$E\left(\frac{Y}{X}\right) = \widehat{B}_0 + \widehat{B}_1 X$$

من المعروف في الانحدار أن الطرف الأيمن يأخذ قيمة من $(-\infty)$ إلى $(+\infty)$ ولكن عندما يكون لدينا متغيران احدهما ثنائي (Y) فإن الانحدار الخطي البسيط لا يكون ملائما لان :-

$$E\left(\frac{y}{x}\right) = p(y-1) = \bar{p}$$

وبذلك تكون قيمة الطرف الأيمن محصورة ما بين الرقمين (0,1) إذ يكون النموذج غير قابل للتطبيق من وجهة نظر الانحدار ، و إن إحدى طرائق حل هذه المشكلة هو إدخال تحويل رياضية مناسبة على المتغير التابع (y) (غانم و الجوعاني ، ٢٠١١ : ١١٩) .

لذلك يمكن كتابة دالة الانحدار اللوجستي بالشكل الآتي (Goutam Saha , 2011 : p107) :-

$$Y = \frac{e^{(a + B_1 X_1 + B_2 X_2 + \dots + B_i X_i)}}{1 + e^{(a + B_1 X_1 + B_2 X_2 + \dots + B_i X_i)}}$$

ويمكن تحويل المعادلة السابقة إلى الشكل الآتي (Lalmohen Bhar ,2000 : 47) :-

$$y = \frac{1}{1 + e^{-(a + B_1 X_1 + B_2 X_2 + \dots + B_i X_i)}}$$

وهي تساوي أيضا :-

$$Y = \frac{1}{1 + e^{-X}}$$

يتراوح مدى (y) بين الصفر والواحد صحيح فكلما اقتربت قيمة y من الواحد كلما اقتربت احتمالية تحقيق الهدف وكلما ابتعدت قيمة y عن الصفر كلما قلت احتمالية حدوث الحدث .

إن نموذج الانحدار اللوجستي يخضع لاختبارات معنوية المعالم المقدره كما في نموذج الانحدار العادي لكن توجد بعض الاختلافات في هذه الاختبارات بسبب طبيعة هذا النموذج كما أن معامل الانحدار في النموذج اللوجستي كالانحدار المعتاد يقيس العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع ويتميز معامل الانحدار المقدر في النموذج اللوجستي بأنه تقدير غير متحيز وكفاء .

٤-١-١- إحصائية Wald :-

يمكن اختبار معنوية الانحدار باستخدام الإحصائية Wald الذي يتبع توزيع Chi - square ، أما إذا كانت درجة الحرية تساوي واحد عدد صحيح فإنه يساوي مربع t (العباسي ، ٢٠١١ : ٦) وكالاتي :-

$$Wald = t^2 = \left(\frac{bi}{\sigma bi}\right)^2$$

إذ تمثل bi قيمة معامل الانحدار اللوجستي للمتغير X أما σbi هي قيمة الخطأ المعياري لمعامل الانحدار اللوجستي للمتغير X ، فإذا كانت احصائية والد ($Wald$) ذات دلالة إحصائية ، فإن ذلك يعني رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن قيمة معامل الانحدار تساوي صفرًا أي ان معامل الانحدار لذلك المتغير المستقل X سوف تكون مختلفة عن الصفر ، وبذلك فإن المتغير المستقل X سيكون له تأثير في التنبؤ بقيمة المتغير التابع Y ، أما إذا كانت إحصائية والد غير دالة إحصائية ، فإن ذلك يعني أن معامل الانحدار لذلك المتغير المستقل X يساوي صفرًا، أي أن ذلك المتغير المستقل ليس له تأثير في التنبؤ بقيمة Y مما يعني إمكانية حذفه من النموذج لان ليس له أي دلالة إحصائية (بابطين ، ٢٠٠٩ : ١١٥) .

وتقارن القيمة الاحتمالية ($Wald$ significance) مع مستوى المعنوية المحدد مسبقا من قبل الباحث لمعرفة فيما إذا كان المتغير المعني معنوي أم لا ، إذ يكون معنويًا إذا كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية $Wald$ أقل من مستوى المعنوية .

٤-١-٢ اختبار R^2 :-

يوجد اختبار معروف آخر في الانحدار العادي هو R^2 والذي يفسر أثر المتغيرات المستقلة ككل على المتغير التابع، وهو من الاختبارات التي تقيس جودة توفيق النموذج وتقع قيمه بين الصفر والواحد صحيح . أما في نموذج الانحدار اللوجستي فيستعان عن معامل التحديد R^2 بإحصائتي التوفيق ($Nagelkerke R^2$) و ($Cox and Snd R^2$) اللتين لهما نفس هدف الاحصاءة (R^2) في الانحدار الخطي المتعدد نفسه إذ إن (قاسم ، ٢٠١١ : ١٤٤) :-

$$R^2 = 1 - \left[\frac{L_0}{L_1}\right]^{\left(\frac{2}{n}\right)}$$

$$\bar{R} = \frac{R^2}{R_z^2}$$

$$R_z^2 = 1 - (L_0)^{\left(\frac{n}{2}\right)}$$

إذ إن :-

L_0 : دالة الإمكان في حالة احتواء النموذج على الثابت فقط .

L_1 : دالة الإمكان في حالة ضم النموذج لجميع المتغيرات .

n : حجم العينة .

٤-٢-٢ تحليل نتائج نموذج الانحدار اللوجستي :-

٤-٢-١ المتغيرات المستخدمة في النموذج

تم اعتماد (٢١) مصرفا من المصارف الخاصة في القطاع المصرفي العراقي والتي تم إدراجها هي سوق العراق للأوراق المالية حصرا باستثناء مصرف الوركاء والذي أوقف عن التداول بسبب المشاكل التي يمر بها ، إذ تم الحصول على البيانات المستخدمة من التقارير السنوية المنشورة للمصارف المدرجة على موقع سوق العراق للأوراق المالية وعلى الرابط <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html> () ولسنة ٢٠١٢ على اعتبار أنها آخر السنوات المتوفرة في السوق.

إذ تم الاعتماد على أهم مؤشرات الكفاءة في المصارف وكذلك مؤشرات الملاءة المالية وبعض المؤشرات المهمة الأخرى كنسب وليس أرقام مطلقة لكون النسب أكثر دقة في التعبير عن أداء المصرف ، وهي (نسبة رأس المال المدفوع إلى إجمالي الموجودات ، نسبة السيولة ، نسبة الربحية ، نسبة صافي الإرباح إلى الموجودات ، الرافعة المالية ، معدل دوران السهم) إذ شكلت المتغيرات السابقة المتغيرات المستقلة والتي يمكن من خلالها تحديد إمكانية اندماج هذا البنك أم لا ملحق (٢) .

أما ما يتعلق إلى المتغير التابع (y) والذي من المفترض أن يأخذ القيمة (0,1) فقد تم تحديد المصارف التي تزيد موجوداتها عن ٥٠٠ مليار دينار كمصرف قادر على دمج المصارف المتعثرة معه أو هو أكثر كفاءة من المصارف التي تقل موجوداتها عن ٥٠٠ مليار دينار من منطلق أن البنك المركزي العراقي كان وما يزال يؤكد على ضرورة رفع رأس المال المدفوع لكل مصرف والذي ينعكس إيجاباً في زيادة الموجودات وتقليل المخاطر .
المصارف التي زادت موجوداتها عن ٥٠٠ مليار دينار هي (١٠) مصارف في حين شكلت المصارف التي تقل موجوداتها عن ٥٠٠ مليار دينار (١١) مصرف وكما موضحة في ملحق (١) .

٤-٢-٢- تحليل النتائج

تنقسم نتائج نموذج الانحدار اللوجستي على قسمين رئيسيين :-

القسم الأول : هو جدول تصنيف للخطوة صفر (Block o: Beginning Block) ، إذ لا تحتوي الخطوة صفر على أي متغيرات منبأة ونتائجها لا تكون مفيدة للباحثين (عبدالفتاح وآخرون ، ٢٠٠٩ : ٢٠٥) ملحق(٤).
الملحق (٥) يحتوي على اختبار (Chi -Square) والمستويات المعنوية المصاحبة له ؛ إذ تبين نتائج هذا الاختبار معنوية النموذج ككل ؛ لأن قيمة χ^2 للنموذج كانت معنوية في الخطوات (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦) إذ كانت (Sig) أقل من مستوى المعنوية المحددة من الباحث وهي ٥% مما يؤكد جودة النموذج ؛ لذلك نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل .

الملحق (٦) يبين قيمة كل من R^2 Nagelkerke و R^2 Cox and Snell للمراحل الست ، وبما أن النتائج قد استقرت عند الخطوة الرابعة فإن قيمة R^2 هي ٥٥% فسر منه بالمتغيرات التوضيحية في هذا النموذج ، وبمعنى آخر فإن نسبة رأس المال المدفوع إلى الموجودات يفسر ٥٥% من اندماج المصرف إلى عدم اندماجه .
الملحق (٧) يتضمن جميع معالم النموذج المقدر لقيم B لكل مصرف والخطأ المعياري (S.E) ، وإحصائية Wald ودرجات الحرية df ومعنوية المعالم (Sig) وقيمة $EXP(B)$ لكل معلمة ، وقد تبين أن المعلمات جميعها لم تكن معنوية في الخطوة الأولى والثانية والثالثة ، وبما أن النموذج يستبعد المتغير الذي يكون عدم معنوية عالية جدا فقد استقر النموذج في الخطوة الرابعة إذ كان المتغير (VR6) معنوياً ، والذي يمثل نسبة رأس المال المدفوع من الموجودات والحد الثابت ، إذ بلغت قيمة إحصائية Wald (٤,٩٩١) في حين بلغت قيمة (Sig = 0.025) وهي أقل من مستوى المعنوية المحددة من قبل الباحث والبالغة ٥% في حين بلغت قيمة Wald للحد الثابت (٥,٧٤) في حين بلغت قيمة (Sig = 0.025) وهي أقل من مستوى المعنوية أيضاً ٥% الملحق (٧) (VR6).

من الملحق (٧) يمكن استخراج المعادلة الآتية :-

$$X=5.935-18.4X1$$

إذ تمثل (٥,٩٣٥) الحد الثابت أما (٨,٤-) فتمثل فرصة اندماج المصرف عندما تتغير نسبة رأس المال المدفوع إلى الموجودات بوحدة واحدة ، وقد جاءت إشارة هذه المعلمة سالبة مما يؤكد على أن المصرف الكفوء هو الذي تكون فيه قيمة هذه النسبة منخفضة ، فكلما كانت نسبة رأس المال المدفوع إلى الموجودات منخفضة كلما كانت فرصة الاندماج لهذا المصرف أكبر ، إذ يشير انخفاض النسبة إلى قدرة المصرف على خلق موجودات جديدة في ظل ثبات رأس المال المدفوع في حين أن المصرف المتعثر هو المصرف الذي ليس لديه القدرة على التوسع في موجوداته مما

يجعل النسبة مرتفعة . العمود الثاني في الملحق (٣) يحتوي على قيم نسبة رأس المال المدفوع إلى الموجودات والتي تم تعويضها في معادلة X السابقة فحصلنا على العمود الثالث، في حين يشير العمود الرابع إلى استخراج قيمة (exp^{-z}) .

تمثل نتائج العمود الرابع النتائج النهائية التي حددت مدى إمكانية اندماج المصرف أو عدم اندماجه ؛ إذ تشير النتائج إلى أن المصارف التي باستطاعتها الاندماج هي (الأهلي العراقي ، الخليج التجاري ، المتحد للاستثمار ، بابل ، دجلة والفرات ، إيلاف الإسلامي)، إذ كانت النسبة أكبر من (٠,٥) بالنسبة لهذه المصارف ملحق (٣) في حين كانت النسبة في بقية المصارف أقل من (٠,٥) مما يقلل من فرص الاندماج . أما بالنسبة للمصارف التي عوملت على أنها مصارف كفوءة (أكثر من ٥٠٠ مليار دينار) فجميع هذه المصارف جاذبة للاندماج إذ كانت النسبة لها أكبر من (٠,٥) ملحق (٣) العمود الرابع، باستثناء مصرف واحد هو المتحد للاستثمار كانت نسبة (٠,٣٥) مما يعني إن المصرف غير جاذب لاندماج المصارف المتعثرة إليه .

خامسا - الاستنتاجات والتوصيات

من خلال الإطار النظري وتحليل مؤشرات المصارف العراقية الخاصة ونتائج النموذج القياسي توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

١-٥ - الاستنتاجات

١- عند تحليل مؤشرات المصارف الحكومية ومقارنتها بمؤشرات المصارف الخاصة تبين أن المصارف الخاصة تواجه منافسة شديدة من قبل المصارف الحكومية إذ شكلت كل من الموجودات ، مؤشر الربحية ، الاستثمارات ، الائتمان النقدي ، الودائع نسبة ٩,٨% ، ٤١,٤% ، ١٥,٨% ، ١٨,٦% ، ٣٣% ، ١٠,٢% على التوالي بالنسبة للمصارف الخاصة مقابل ٩٠,٢% ، ٥٨,٨% ، ٤٤,٢% ، ٦٧% ، ٨١,٤% على التوالي بالنسبة للمصارف الحكومية مما يؤدي ذلك إلى إعاقة عملية تطور واستمرار هذه المصارف .

٢- نتائج نموذج الانحدار اللوجستي بينت أن متغير نسبة رأس المال المدفوع إلى الموجودات يمكن إن يستعان به لتحديد المصرف المؤهل للاندماج .

٣- بينت النتائج أيضا أن المصارف التي باستطاعتها الاندماج وتحقيق كيانات كبيرة هي (الأهلي العراقي ، الخليج التجاري ، المتحد للاستثمار ، بابل ، دجلة والفرات ، إيلاف الإسلامي).

٢-٥ - التوصيات

١- على المصارف الخاصة الشروع في عمليات الاندماج لمواجهة المنافسة الشديدة من قبل المصارف الحكومية والذي انعكس سلبا في انخفاض حجم الودائع والربحية وعدد الفروع لكل مصرف وجودة الخدمات المقدمة والائتمان، هذا من جهة ومواجهة تحديات العولمة والتحرير المالي والمصرفي الذي يمكن أن تكون أثارة سلبية على هذا القطاع من جهة أخرى.

٢- على البنك المركزي العراقي أن يمارس دورا أكبر من خلال سلطة النقدية على تحقيق المزيد من عمليات الاندماج من خلال تشريعات قانونية داعمة أو مطالبة المصارف الخاصة وباستمرار إلى زيادة رؤوس أموالها الأمر الذي يدفعها نحو الاندماج أو نشر ثقافة الاندماج المصرفي في الإدارات العليا للمصارف أو مبدعا الثواب والعقاب.

٣- على الحكومة إعطاء فرصة أكبر لقطاع المصارف الخاصة من خلال توجه الحكومة لوضع مدخراتها الكبيرة والتي سوف تنعكس في زيادة موجودات المصارف الخاصة وارتفاع ثقة الأفراد في هذه المصارف، كذلك إعطاؤهم فرصة أكبر في تقديم الخدمات للحكومة إلى جانب المصارف الحكومية، وحوافز تعزز عملية الاندماج المصرفي كالإعفاءات الضريبية .

٤- يمكن الاستعانة بنماذج تتعامل مع طرق التنبؤ بالاندماج المصرفي أو مع المتغيرات التابعة الصورية مثل نموذج الاحتمال الخطي و نموذج الانحدار البروبيتي (probit) و نموذج Tobit و نموذج Logit، كذلك استخدام مؤشرات مصرفية أخرى غير التي استخدمت في النموذج .

سادسا- المصادر

٦-١- المصادر العربية

- ١- بركان زهيه ، الاندماج المصرفي بين العولمة ومسئولية اتخاذ القرار ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد الثاني، ٢٠٠٥ .
- ٢- بهاء عبد الرزاق قاسم ، تحليل اثر بعض المتغيرات في الإصابة بمرض اللثة باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي ، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد السابع - العدد ٢٧ ، ٢٠١١ .
- ٣- حوحو سعاد ، دوافع الاندماج المصرفي في الدول العربية ، مجلة جوان للأبحاث الاقتصادية والإدارية ، العدد الحادي عشر ، ٢٠١٢ .
- ٤-خلود ربحان، الدمج المصرفي للمصارف العاملة في فلسطين (تقييم تجربة دمج بنك القاهرة عمان - فرع المعاملات الإسلامية في المصرف الإسلامي)، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة للمدة من ١٣-١٥، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٦ .
- ٥- رمزي صبحي مصطفى الجرم، اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية ، ٢٠١٣ .
- ٦- عادل بن احمد بن حسن بابطين، الانحدار اللوجستي وكيفية استخدامه في بناء نماذج التنبؤ للبيانات ذات المتغيرات التابعة ثنائية القيمة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أم القرى ، كلية التربية ، ٢٠٠٩ .
- ٧-عباس ناجي جواد، المفاضلة بين طرق تقدير الدوال الاقتصادية ذات المتغيرات التابعة النوعية ، جامعة تكريت ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد السادس - العدد الثامن عشر، ٢٠١٠ .
- ٨- عبد الحميد محمد العباسي ، الانحدار اللوجستي تطبيقات في العلوم الاجتماعية باستخدام spss ، معهد الدراسات والبحوث الإحصائية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١١ .
- ٩-عبدالكريم جابر العيساوي، الاندماج والتملك الاقتصاديان (المصارف أمودجا)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابوظبي، ٢٠٠٧ .
- ١٠- فؤاد عبدالعزيز عيد، الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية (الضرورات والمحددات) ، جامعة الأزهر (غزة)، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة ، ٢٠١٢ .
- ١١- عدنان غانم و فريد خليل الجوعاني ، استخدام تقنية الانحدار اللوجستي ثنائي للاستجابة في دراسة أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية لكفاية دخل الأسرة (دراسة تطبيقية على عينة عشوائية من الأسر في محافظة دمشق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٧- العدد الأول، ٢٠١١ .
- ١٢- منصور محمد الشمالي ، استخدام النماذج الرياضية في قياس اثر المؤشرات المالية في التنبؤ بالاندماج في البنوك التجارية الكويتية،
- ١٣- مطاي عبد القادر ، الاندماج المصرفي كتوجه حديث لتطوير وعصرنة النظام المصرفي، جامعة محمد خضير بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد السابع جوان ، ٢٠١٠ .
- ١٤- معصم محمد الدياس ، اثر الاندماج على أداء الشركات وإرباحها ، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية ، المجلد العشرون - العدد الثاني، ٢٠١٢ .
- ١٥- نزار قنوع و آخرون ، الاندماج المصرفي وضروراته في العالم العربي ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد الثالث - العدد الأول ، ٢٠٠٩ .

٦-٢- التقارير والنشرات السنوية

- ١- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية ٢٠٠٤-٢٠١٢ .
 - ٢- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية ٢٠٠٤-٢٠١٢ .
 - ٣- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم بحوث السوق المالي، النشرة السنوية للاستقرار المالي في العراق، ٢٠١٢.
 - ٥- سوق العراق للأوراق المالية، التقارير الاحصائية السنوية للمصارف الخاصة، ٢٠١٢.
- وعلى الرابط:-

() <http://www.isx-iq.net/isxportal/portal/homePage.html>

٦-٣- المصادر الانكليزية

- 1- Chao-Ying Joanne Peng and others, An Introduction to Logistic Regression Analysis and Reporting, The Journal of Educational Research, Indiana University-Bloomington,2002.
- 2-Goutam Saha ,Applying Logistic Regression Model to The Examination Results Data, Journal of Reliability and Statistical Studies; ISSN (Print): 0974-8024, Vol. 4, Issue 2,2011.
- 3-Lalmohan Bhar, Logistic Regression,Indian Agricultural Statistics Institute,2000.
- 4-Jagriti kumara, Mergers and Acquisition in Banking Sector, Research Paper submitted in partial fulfilment for the requirement of the Internship, Competition Commission of India,2013.
- 5- Michael Beer, Asymptotic Properties of the Maximum Likelihood Estimator in Dichotomous Logistic Regression Models, Diploma Thesis, Faculty of Sciences, University of Fribourg Switzerland, 2001.
- 6- Rym Ayadi and Georges Pujals, Banking Mergers and Acquisitions in the EU: Overview-Assessment and Prospects, SUERF – The European Money and Finance Forum, Vienna,2005.
- 7-Mikko Ekstrom, The impact of vertical relations in explaining the division of gains in mergers – European evidence, Master's thesis School of Business, Aalto University,2013.

ملحق (١)

اسم المصرف	رمز المصرف	الموجودات الكلية لعام ٢٠١٢ (مليون دينار)	y
التجاري العراقي	x1	293436	0
الاتحاد العراقي	x2	614981	1
اشور الدولي	x3	267892	0
الاستثمار العراقي	x4	380094	0
الاقتصاد	x5	543500	1
الاهلي العراقي	x6	337248	0
الائتمان العراقي	x7	561579	1

0	424766	x8	الخليج التجاري
1	818969	x9	الشرق الاوسط
1	1604621	x10	الشمال
1	706408	x11	المتحد للاستثمار
1	789087	x12	المنصور للاستثمار
0	472979	x13	الموصل
0	380653	x14	بابل
1	1300654	x15	بغداد
1	694794	x16	دار السلام
0	374308	x17	دجلة والفرات
0	270141	x18	سومر
1	1031799	x19	كوردستان الدولي
0	373682	x20	العراقي الاسلامي
0	380653	x21	ايلاف الاسلامي

ملحق (٢)

معدل دوران السهم	الرافعة المالية	الربح /الموجودات	نسب الربحية	نسبة السيولة	رأس المال/الموجودات	اسم المصرف
0.1	0.782661	0.045039	0.13216	1.23	0.34079	التجاري العراقي
0.24	3.553889	0.029164	0.17935	0.86	0.162607	الاتحاد العراقي
0.007	0.419601	0.062047	0.110813	1.17	0.559927	اشور الدولي
0.35	1.113801	0.003639	0.008923	0.49	0.407794	الاستثمار العراقي
0.13	2.643815	0.038938	0.21163	0.37	0.183993	الاقتصاد
0.008	1.001125	0.045708	0.15415	1.7	0.296518	الاهلي العراقي
0.009	2.021761	0.04086	0.22946	1.45	0.178069	الانتمان العراقي
0.13	1.749173	0.072642	0.296835	0.61	0.244723	الخليج التجاري

0.63	3.279878	0.028167	0.153787	0.82	0.183157	الشرق الاوسط
0.14	3.938742	0.035452	0.27089	0.83	0.130872	الشمال
0.2	0.795107	0.07477	0.211272	0.88	0.353903	المتحد للاستثمار
0.06	0.514647	0.014746	0.046544	0.68	0.316822	المنصور للاستثمار
0.2	1.089813	0.034378	0.080495	0.84	0.42708	الموصل
0.62	1.687253	0.013196	0.05023	1.5	0.262706	بابل
0.16	5.050465	0.019297	0.143423	0.78	0.134548	بغداد
0.05	4.205505	0.02417	0.158724	0.96	0.152275	دار السلام
0.007	1.978539	0.019051	0.07131	0.31	0.26716	دجلة والفرات
0.29	0.661213	0.004416	0.007901	1.4	0.558967	سومر
0.02	1.473388	0.032998	0.11349	1.6	0.290754	كوردستان الدولي
0.68	0.986176	0.060086	0.147717	1.2	0.406763	العراقي الاسلامي
0.005	0.921879	0.02823	0.10746	1.9	0.262706	ايلاف الاسلامي

ملحق (٣)

y	$y = \frac{1}{1 + e^{-x}}$	Exp	X=5.935+18.4x1	رأس المال/الموجودات	اسم المصرف
0	0.416895072	1.3986851	-0.335532586	0.340789814	التجاري العراقي
1	0.949933395	0.0527054	2.943037647	0.16260665	الاتحاد العراقي
0	0.012522097	78.858829	-4.367659281	0.559927135	اشور الدولي
0	0.172443598	4.7989975	-1.568407052	0.407793862	الاستثمار العراقي
1	0.927542297	0.0781179	2.549535419	0.18399264	الاقتصاد
0	0.617529282	0.6193564	0.47907439	0.296517696	الاهلي العراقي
1	0.934534436	0.0700515	2.658524206	0.178069337	الانتمان العراقي
0	0.807227877	0.2388076	1.432097225	0.244722977	الخليج التجاري
1	0.928568756	0.0769262	2.564909069	0.183157116	الشرق الاوسط
1	0.971445059	0.0293943	3.526954736	0.130872025	الشمال
1	0.359665208	1.7803635	-0.576817533	0.353903127	المتحد للاستثمار
1	0.526345087	0.8998942	0.105478033	0.316821846	المنصور للاستثمار
0	0.127496583	6.8433475	-1.923277006	0.427080272	الموصل

0	0.750485114	0.3324715	1.101201238	0.262706454	بابل
1	0.969507941	0.0314511	3.459322379	0.134547697	بغداد
1	0.958238968	0.043581	3.133133547	0.152275351	دار السلام
0	0.734828852	0.3608611	1.019262158	0.267159665	دجلة والفرات
0	0.012742358	77.47841	-4.349999315	0.558967354	سومر
1	0.642244851	0.5570386	0.585120808	0.290754304	كوردستان الدولي
0	0.175167361	4.7088261	-1.54943864	0.40676297	العراقي الاسلامي
0	0.750485114	0.3324715	1.101201238	0.262706454	ايلاف الاسلامي

ملحق (٤) جداول الخطوة صفر

A-Block 0: Beginning Block

Classification Table^{a,b}

Observed	Predicted		
	VAR00001		Percentage
	.00	1.00	Correct
Step 0 VAR00001 .00	11	0	100.0
1.00	10	0	.0
Overall Percentage			52.4

a. Constant is included in the model.

b. The cut value is .500

Variables in the Equation

	B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 0 Constant	-.095-	.437	.048	1	.827	.909

Variables not in the Equation

	Score	df	Sig.
Step 0 Variables VAR00002	1.115	1	.291
VAR00003	3.810	1	.051
VAR00004	.029	1	.866
VAR00005	7.846	1	.005
VAR00006	8.521	1	.004
VAR00007	.353	1	.552
Overall Statistics	9.576	6	.144

B-Block 1: Method = Backward Stepwise (Wald)

ملحق (٥)

Omnibus Tests of Model Coefficients

		Chi-square	df	Sig.
Step 1	Step	12.015	6	.062
	Block	12.015	6	.062
	Model	12.015	6	.062
Step 2 ^a	Step	-.098-	1	.754
	Block	11.916	5	.036
	Model	11.916	5	.036
Step 3 ^a	Step	-.068-	1	.794
	Block	11.848	4	.019
	Model	11.848	4	.019
Step 4 ^a	Step	-.120-	1	.729
	Block	11.728	3	.008
	Model	11.728	3	.008
Step 5 ^a	Step	-.132-	1	.717
	Block	11.596	2	.003
	Model	11.596	2	.003
Step 6 ^a	Step	-.369-	1	.544
	Block	11.228	1	.001
	Model	11.228	1	.001

ملحق (٦)

Model Summary

Step	-2 Log likelihood	Cox & Snell R Square	Nagelkerke R Square
1	17.050 ^a	.436	.581
2	17.148 ^b	.433	.578
3	17.216 ^b	.431	.575
4	17.336 ^b	.428	.571
5	17.468 ^b	.424	.566
6	17.837 ^b	.414	.553

ملحق (٧)

Variables in the Equation

		B	S.E.	Wald	df	Sig.	Exp(B)
Step 1 ^a	VAR00002	-.587-	1.397	.177	1	.674	.556
	VAR00003	-11.535-	37.453	.095	1	.758	.000
	VAR00004	48.164	134.336	.129	1	.720	8.271E20
	VAR00005	.531	1.340	.157	1	.692	1.700
	VAR00006	-19.117-	24.506	.609	1	.435	.000
	VAR00007	-1.563-	3.253	.231	1	.631	.210
	Constant	5.063	8.948	.320	1	.572	158.075
Step 2 ^a	VAR00002	-.514-	1.356	.144	1	.705	.598
	VAR00004	8.354	32.086	.068	1	.795	4246.612
	VAR00005	.444	1.236	.129	1	.720	1.558
	VAR00006	-13.766-	14.846	.860	1	.354	.000
	VAR00007	-1.346-	3.114	.187	1	.666	.260
	Constant	3.445	6.639	.269	1	.604	31.352
Step 3 ^a	VAR00002	-.534-	1.339	.159	1	.690	.586
	VAR00005	.417	1.226	.116	1	.734	1.517
	VAR00006	-13.848-	14.719	.885	1	.347	.000
	VAR00007	-1.442-	3.105	.216	1	.642	.237
	Constant	3.847	6.408	.360	1	.548	46.858
Step 4 ^a	VAR00002	-.740-	1.204	.378	1	.539	.477
	VAR00006	-18.400-	8.236	4.991	1	.025	.000
	VAR00007	-1.017-	2.815	.131	1	.718	.362
	Constant	5.935	2.647	5.028	1	.025	377.950
Step 5 ^a	VAR00002	-.717-	1.195	.359	1	.549	.488
	VAR00006	-18.414-	8.067	5.210	1	.022	.000
	Constant	5.740	2.554	5.050	1	.025	311.068
Step 6 ^a	VAR00006	-18.831-	8.165	5.320	1	.021	.000
	Constant	5.079	2.245	5.119	1	.024	160.583

a. Variable(s) entered on step 1: VAR00002, VAR00003, VAR00004, VAR00005, VAR00006, VAR00007.